

وإذ تشير إلى الاعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمدته مؤتمر الأغذية العالمي<sup>(٢٢٥)</sup> وبرنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية<sup>(٢٢٦)</sup>.

وإذ تشير إلى قراراتها ١١٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٦٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن تقرير مجلس الأغذية العالمي و ٦٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا ، وكذلك إلى قرارها ١٨٥/٣٦ و ١٨٦/٣٦ المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وقد نظرت في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الثامنة<sup>(٢٢٧)</sup> وفي التقرير السنوي السابع للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها<sup>(٢٢٨)</sup> ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة وشعب المكسيك لاستضافتهما مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الثامنة المعقودة في اكابولكو في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ولاكرامهما وفادة المشتركين ،

وإذ يساورها القلق لأن التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف السياسة الغذائية ، ولاسيما في البلدان النامية ، يعوقه الانتكاس العالمي الطويل وتكاليف الانتاج المتزايدة وأسعار الفائدة العالمية والتضخم الشديد والتوتر السياسي العالمي المتزايد ،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن جزءا ملموسا من موارد العالم ، المادية والانسانية على حد سواء ، مازال يحول إلى التسليح ، مما يترتب عليه أثر ضار على السلم الدولي والجهود الرامية إلى إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك حل مشاكل الأغذية ، وإذ تطلب إلى الحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان النزاع الفعلي للسلاح من شأنها أن تزيد امكانيات تخصيص الموارد التي تستخدم حاليا في الأغراض العسكرية

(٢٢٥) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ( منشورات الأمم المتحدة رقم البيع A.75.II.A.3 ) ، الفصل الأول .

(٢٢٦) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول .

(٢٢٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/37/19) .

(٢٢٨) انظر : E/1982/73 .

والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى ، يمكن أن تعزز تعزيزا كبيرا الجهود المحلية لحل أزمة الجوع وسوء التغذية في افريقيا ،

وإذ تشجعها الأولوية التي أولاها للأغذية والزراعة رؤساء الدول والحكومات في مؤتمري القمة المعقودين في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ،

١ - تعرب عن اعتقادها بأن وجود سنة دولية مكرسة لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للأغذية والزراعة في افريقيا يمكن أن يكون فرصة ملائمة لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه المشكلة وسيحفز عملية من شأنها أن تؤدي إلى تحسّن هام في الحالة في المنطقة ؛

٢ - ترجو من الأمين العام ، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الحكومات ومنظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومجلس الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن يقدم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ ، تقريرا مؤقتا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن الآثار المترتبة على إعلان سنة دولية مكرسة لتعبئة الموارد المالية والتكنولوجية للأغذية والزراعة في افريقيا ، وفقا لمعايير عقد السنوات الدولية المبيّنة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ .

#### الجلسة العامة ١١٥

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

#### ٢٤٧/٣٧ - مشاكل الأغذية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قرارها ٣٢٠١ (د - ١ - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ١ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى القرار ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

وإذ يؤسفها أن المساعدة الدولية المقدمة لقطاع الأغذية والزراعة في البلدان النامية ما فتئت تتناقص منذ عام ١٩٧٩ ، وأنها الآن تقصر كثيرا عن الوفاء بالاجتياجات المقدرة على الصعيد الدولي .

١ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الثامنة<sup>(٢٢٩)</sup>

٢ - تحيط علما مع التقدير بالتقرير السنوي السابع للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها<sup>(٢٢٨)</sup> ؛

٣ - تثني على البلدان النامية التي حققت مزيدا من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية عن طريق القيام على نحو يتسم بالتصميم بتطبيق السياسات والتكنولوجيا الملائمة ، واستخدام الموارد ، وتحت على مواصلة الجهود ؛

٤ - تطلب إلى الحكومات المعنية تنفيذ الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في إطار خططها وأهدافها الوطنية ووفقا للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛

٥ - تعيد تأكيد أهمية تعزيز دور المساعدة المتعددة الأطراف في دعم الانتاج الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان النامية ؛

٦ - تحث المجتمع الدولي على أن يأخذ بعين الاعتبار الخاص ، لدى اعتداد تدابير متعددة الأطراف في قطاع الأغذية ، مشاكل ومصالح البلدان النامية المنتجة للأغذية والمصدرة للأغذية ؛

٧ - تؤكد من جديد أن الغذاء حق انساني عالمي تسعى الحكومات إلى ضمانه لشعوبها ، وتؤكد في هذا الصدد إيمانها بالمبدأ العام الذي يقضي بوجوب عدم استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي ؛

٨ - تبدي ارتياحها لتنامي عدد البلدان التي تتبع نهجا أكثر تكاملا تجاه السياسة الغذائية ، بما في ذلك استراتيجيات القطاع الغذائي ، بوصفه وسيلة تترجم بها البلدان النامية المهتمة بالأمر أولوياتها إلى تدابير فعالة وتعبى بها ، في إطار خططها وأولوياتها الوطنية ، مزيدا من الموارد التقنية والمالية ومن التعاون التقني والمالي من جانب الوكالات الدولية التي تقدم المساعدة الانمائية ؛

(٢٢٩) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/37/19) ، الجزء الأول .

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما لتنمية البلدان النامية والنهوض بأحوالها الغذائية .

وإذ تدرك أن تحقيق زيادة كبيرة في حصائل البلدان النامية من الصادرات أمر أساسي لتمويل تنميتها الاقتصادية الشاملة ووارداتها من الأغذية والمدخلات الزراعية تمويلا كافيا ،

وإذ تلاحظ حاجة جميع البلدان ، خاصة البلدان النامية ، إلى اعتماد سياسات تهدف إلى تقليل العوائق وإزالتها من أجل تجنب الاضطراب في التجارة الدولية في المنتجات الزراعية وتسهيل وصول الصادرات الزراعية ، ولاسيما صادرات البلدان النامية ، إلى الأسواق الدولية ،

وإذ تحث جميع البلدان على النظر في إدخال تحسينات على نظام الأفضليات المعمم ، بما في ذلك تضمينه منتجات زراعية إضافية ، وبخاصة المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا ،

وإذ تسلم بأن الحل الدائم لمشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية يعتمد على التقدم نحو تحقيق الاعتماد على الذات ، عن طريق زيادة الانتاج الغذائي والزراعي والاستثمار كجزء من التنمية الشاملة لتلك البلدان في إطار التغيرات الهيكلية في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

وإذ تؤكد أنه يجب أن تعطي الأولوية ، في إطار التنمية الاقتصادية الوطنية ، إلى تنمية القطاع الغذائي ،

وإذ يساورها بالغ القلق للطبيعة المتقلقلة لحالة الأغذية والاتجاهات الخطيرة إلى الاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية من قبل كثير من البلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نموا ، مع ملاحظة زيادة الانتاج الغذائي العالمي في السنة الماضية ،

وإذ تؤكد أن البلدان الافريقية ، على وجه الخصوص ، بحاجة إلى أشد مساعدة من جانب المجتمع الدولي لمجهودها لعكس اتجاه إنتاج الأغذية المتدهور وتزايد الجوع وسوء التغذية في منطقتها ، وذلك لدعم التعديلات الأساسية السياسية التي تجربها الحكومات الافريقية في إطار خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروfia للتنمية الاقتصادية لافريقيا<sup>(٢٢٤)</sup> .

وإذ يقلقها استمرار عدم استقرار الامدادات الغذائية الناجم عن تقلب الانتاج والأسعار في أسواق الحبوب الدولية ، مع تزايد الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي في كثير من البلدان النامية وتضاؤل الاعتماد على الذات نتيجة عدم اليقين الذي يكتنف العائدات التي يجنيها المنتجون المحليون ،

الحبوب الذي وضعه مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤ الذي يبلغ ١٠ ملايين طن سنويا ، وأن تكفل الوصول إلى الحد الأدنى المستهدف الذي يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ كما حدث في عام ١٩٨١ ، وأن تكفل الوفاء بالمبلغ المستهدف لبرنامج الأغذية العالمي ومقداره ١.٢ بليون دولار في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ :

١٥ - تحث عند تنفيذ سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ، على أن يتم الحصول على قدر أكبر من الأغذية والمنتجات الزراعية من البلدان النامية المصدرة للأغذية حسب الاقتضاء ، بما في ذلك الحصول عليه عن طريق الصفقات الثلاثية الأطراف :

١٦ - تسلم بالحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية وزيادة اعتمادها على الذات في ميدان الأغذية للتغلب على الجوع وسوء التغذية ، وتسلم أيضا ، في هذا الصدد ، بالدور الانتقالي للمعونة الغذائية :

١٧ - تحث المجتمع الدولي على تقديم مساعدة متزايدة دعما للتعديلات الجوهريّة التي تجريها الحكومات الإفريقية في السياسة العامة ، ضمن إطار خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفا للتنمية الاقتصادية لإفريقيا للتخفيف من حدة حالات العجز الغذائي في إفريقيا ، مع مراعاة النتائج والتوصيات التي اعتمدها وزراء الأغذية والزراعة الإفريقيون في اجتماع التشاور الإقليمي لإفريقيا التابع لمجلس الأغذية العالمي ، المعقود في نيروبي في ١٦ و ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢<sup>(٢٣٢)</sup> ، التي أيدها المجلس في دورته الوزارية الثامنة ، لاسيما عن طريق :

( أ ) التعجيل في تنفيذ وتمويل استراتيجية الأغذية الوطنية ، مع التشديد على السياسات العامة ، وخاصة تلك السياسات التي تهدف إلى تحسين الحوافز للمنتجين ورفع مستوى معيشة السكان الريفيين ؛

( ب ) التدريب المتصاعد في تخطيط السياسة الغذائية وإعداد الاستشارات وإدارتها ؛

( ج ) تحقيق زيادة كبيرة في الدعم الفني ودعم الموارد لأبحاث التكيف والتكنولوجيا والخدمات ذات الصلة بالمراعين ، مع التشديد على إدخال تحسينات مبكرة منخفضة التكلفة في ممارسات الزراعة ؛

(٢٣٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/37/19) ، المرفق الثالث .

٩ - ترجو من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من المؤسسات القادرة على تقديم المساعدة الانمائية أن تزيد بالقيمة الحقيقية حجم المساعدة الدولية المقدمة إلى قطاع الأغذية في البلدان النامية وأن تحسن نوعية هذه المساعدة ، ويبلغ العنصر اللازم المقدر من المساعدة الخارجية لهذا القطاع ٨.٢ من بلايين الدولارات تزيد إلى ١٢.٥ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ ، وكلا الرقمين بأسعار عام ١٩٧٥ ؛

١٠ - ترحب بجهود منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبلدان المانحة في تعبئة الدعم التقني والمالي لصالح البرامج الخاصة للأشغال العامة القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة في البلدان النامية ، ولاسيما في أقل البلدان نموا ، وهي البرامج التي تساعد على تعبئة امكانات هذه البلدان فيما يتعلق بالانتاج الغذائي وتوسع فرص العمالة وتزيد الدخل في القطاع الزراعي ؛

١١ - تحث منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وصندوق الأغذية العالمي ، والبنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر المنظمات الدولية المعنية والبلدان المتبرعة على توسيع تدابير مساعدة البلدان النامية في تنفيذ استراتيجياتها وخططها وبرامجها الغذائية ؛

١٢ - تدعو الحكومات المعنية إلى اعتماد تدابير مباشرة لتخفيض الجوع تكون متكاملة مع التنمية الانتاجية في إطار الاستراتيجيات والسياسات الوطنية ، بما في ذلك ، في جملة أمور تقديم مزيد من المساعدة للانماء الريفي كي تصل إلى المنتجين ذوي الحيازات الصغيرة والتعاونيات ، وإيلاء اهتمام خاص باحتياجات الفلاحات ، والقيام باستثمارات في القدرات البشرية من خلال وضع برامج للأمهات والأطفال ، وإيجاد عمالة منتجة للأسر الفقيرة التي لا تملك أرضا ، وزيادة المعونة الغذائية ؛

١٣ - ترحب بتوصية مجلس الأغذية العالمي لبذل اهتمام خاص من أجل التقدم في عملية إدماج المعونة الغذائية ، بشكل مباشر بقدر أكبر ، في الخطط الوطنية وذلك للتغلب على الجوع ولإيجاد طرق أنجع لتحقيق مستويات أعلى من الانتاج الغذائي ، مع مراعاة تقرير لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها<sup>(٢٣٠)</sup> ؛

١٤ - تحث البلدان المتبرعة حاليا أو في المستقبل على أن تحقق ، دون تأخير ، الحد الأدنى المستهدف<sup>(٢٣١)</sup> للمعونة من

(٢٣٠) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفقرة ١٢ .

(٢٣١) انظر : تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ( منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.73.II.A.3 ) ، الفصل الثاني ، القرار الثامن عشر ، الفقرة ٢ .

(د) تحسين الهياكل الأساسية للأمن الغذائي ،  
بما في ذلك النقل والتخزين والتسويق ؛

٢٤ - تلاحظ أن الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة قد اتفقت في اجتماعها الوزاري الأخير ، اعترافاً منها بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل الاتجار بالمنتجات الزراعية ، على إنشاء لجنة معنية بالتجارة في الزراعة لتدرس ، في جملة أمور ، جميع التدابير التي تؤثر على التجارة والوصول إلى الأسواق والمنافسة والامدادات في عدد المنتجات الزراعية مع إيلاء الاعتبار الكامل للحاجات الخاصة للبلدان النامية في ضوء أحكام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي تنص على المعاملة التفاضلية والأكثر مراعاة لهذه الأطراف المتعاقدة ؛

٢٥ - تلاحظ كذلك أن الأطراف المتعاقدة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لم تنجح ، في ذلك الاجتماع ، في التوفيق بين وجهات النظر المتباعدة بشأن بعض القضايا الجوهرية في التجارة الزراعية ؛

٢٦ - تلاحظ بقلق عميق أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود في اتجاه حل المشاكل القائمة من زمن طويل في ميدان التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق الدولية للصادرات الزراعية ، وهي المشاكل التي تؤثر تأثيراً معاكساً على الانتاج والصادرات ، وخاصة في البلدان النامية ، والتي يمكن أن يؤدي حلها إلى الإسهام بدرجة هامة في تحسين الانتاج الغذائي الشامل في العالم ؛

٢٧ - تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل قصارى جهودها لتكثيف تلك القطاعات بين اقتصاداتها الزراعية والتحويلية والتي تتطلب دعماً ، بالنسبة إلى تلك البلدان ، فيما يتعلق بالصادرات من البلدان النامية ، ميسرة بذلك ، في جملة أمور ، وصول المنتجات الغذائية والزراعية إلى الأسواق ؛

٢٨ - تحث المجتمع الدولي على تنفيذ قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٥ (د - ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن التجارة الدولية في الأغذية<sup>(٢٣٤)</sup> ، وفي هذا السياق تدعو المؤتمر إلى أن يستعرض ، في دورته السادسة ، التقدم المحرز في هذا الخصوص ؛

(٢٣٤) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.79.II.D.14 ) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

١٨ - تحث كذلك البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة على مساعدة البلدان النامية في سد حاجاتها إلى التقدم التكنولوجي في المسائل الغذائية والزراعية ولتنمية الصناعات الزراعية المتصلة بالمشاكل الغذائية ؛

١٩ - تؤكد الدور الهام الذي يؤديه البحث العلمي الزراعي في النهوض بالزراعة وإنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها وتقليل فقد الأغذية والحسب ، وتحث جميع الدول والمنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة على تعزيز طاقاتها في ميدان البحث العلمي الزراعي واتخاذ تدابير فعالة تهدف إلى النهوض بنقل التكنولوجيا الزراعية إلى البلدان النامية ؛

٢٠ - تؤكد أن أساساً متيناً للأمن الغذائي العالمي يمكن أن يقوم على أفضل وجه بواسطة برامج وطنية ناجحة لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال الأغذية عن طريق زيادة الانتاج الغذائي والزراعي والاستثماري في البلدان النامية ، وكذلك زيادة انفتاح واستقرار التجارة العالمية وضمان الامدادات ؛

٢١ - تلاحظ باهتمام التقدير الذي أعرب عنه مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية الثامنة بشأن المقترح الرامي إلى تحقيق احتياطي تملكه البلدان النامية يعطي الأولوية لحاجات الامن الغذائي لدى البلدان النامية كل بمفردها وإلى تعزيز سوق الحبوب وتطلب ، في هذا السياق ، إلى مجلس الأغذية العالمي ، أن ينظر في دورته التاسعة في الاقتراحات التي سيقدمها مديره التنفيذي بشأن السبل الممكنة لإقامة احتياطي الأمن الغذائي كما جاءت في الفقرة ٢٦ من استنتاجاته<sup>(٢٣٣)</sup> ؛

٢٢ - تعرب عن القلق إزاء الافتقار إلى إحراز كاف في مختلف المحافل التفاوضية بصدد المقترحات الرامية إلى تقليص مختلف أنواع الحواجز في وجه الاتجار بالمنتجات الزراعية وإزالة تلك الحواجز ، ولا سيما فيما يتعلق بتلك الصادرات التي تهم البلدان النامية وتدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل في هذا الخصوص في تلك المحافل ، مسهلة بذلك ، بين أمور أخرى الأنماط الأكثر كفاءة للانتاج ؛

٢٣ - تلاحظ بقلق كبير استمرار عدم الاستقرار والاتجاهات نحو الهبوط في أسعار السلع الزراعية التي تصدرها

(٢٣٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٩ (A/37/19) ، الجزء الأول ، الفقرة

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د-١-٦) و ٣٢٠٢ (د-١-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وإلى قراراتها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الاثمانية الدولية لعقد الأمم المتحدة الاثماني الثالث؛

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٦٦/٣٥ بء المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والجزء ثانيا من القرار ١٨٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا، والقرارات ١٨٠/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تدابير خاصة لتنمية افريقيا اجتماعيا واقتصاديا في الثمانينات، و ١٧٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا، و ٥٨/٣٥ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية و ١٩٤/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي أقرت فيه برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٣٣٧).

وإذ تشير كذلك إلى الفقرة ٢٦ من قرارها ١٢١/٣٦ بء المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والتي تجوف فيها من الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الاثماني، برنامجا شاملا لمساعدة الدول المجاورة لجنوب افريقيا وناميبيا، بهدف تمكين تلك الدول من المضي نحو الاعتماد الكامل على الذات،

وإذ تسلّم بأن على تلك الدول تقع المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأن هناك التزاما متزايدا من جانب الدول أعضاء مؤتمر التنسيق الاثماني للجنوب الافريقي بوزع موارد داخلية من أجل تنفيذ برامجها،

وإذ ترحب بالمبادرة التي قامت بها الدول أعضاء مؤتمر التنسيق الاثماني للجنوب الافريقي، وبعضها من أقل البلدان نموا ومن البلدان النامية غير الساحلية، لتنفيذ استراتيجية اقتصادية إقليمية متكاملة ومتناسقة ترمي إلى الاعتماد الجماعي على الذات

٢٩ - ترجو من المنظمات الدولية المعنية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الاثماني، ومن البلدان المتقدمة النمو، أن تزيد من مساعدة البلدان النامية في جهودها لتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في قطاعات الانتاج الغذائي والأمن الغذائي وتجارة الأغذية؛

٣٠ - تؤكد استصواب تنسيق الجهود المبذولة في مختلف المحافل الدولية المعنية فيما يتصل بمشاكل الأغذية العالمية؛

٣١ - ترحب بمقرر مجلس الأغذية العالمي بأن تكون دورته العاشرة في ١٩٨٤ فرصة لإعداد تقييم خاص عن التقدم المحرز والمهام الباقية لإنجاز أهداف مؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤<sup>(٣٣٥)</sup> وترجو من المجلس أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين بالتقدم المحرز في الترتيبات الجارية لعقد الدورة العاشرة.

#### الجلسة العامة ١١٥

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

#### ٢٤٨/٣٧ - التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الاثماني للجنوب الافريقي

##### إن الجمعية العامة،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به نيابة عن الدول أعضاء مؤتمر التنسيق الاثماني للجنوب الافريقي (أنغولا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق) ممثل بوتسوانا<sup>(٣٣٦)</sup> بوصفه رئيسا للمؤتمر،

وإذ تلاحظ أن أهداف الدول أعضاء مؤتمر التنسيق الاثماني للجنوب الافريقي هي تعزيز اقتصاداتها، وتقليل اعتمادها الاقتصادي على جمهورية جنوب افريقيا بصورة خاصة ولكنها غير حصرية، وتشكل روابط بين الدول الأعضاء لحلق تكامل إقليمي حقيقي وعادل، وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ السياسات القومية والمشاركة بين دولتين أو أكثر والإقليمية وتنسيق العمل لتأمين تعاون دولي في إطار استراتيجية التحرير الاقتصادي،

(٣٣٥) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ١٩ (A/37/19)، الجزء الثاني، الفقرة ١٢٦.

(٣٣٦) المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، اللجنة الثانية، لفقرات من ٣٢ إلى ٣٧.

(٣٣٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ١٤-١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.82.I.8)، الجزء الأول، الفرع ألف.